

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميز :

المميز ضده :

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٥/٦ قدم المميز هذا التمييز
للطعن في قرار محكمة الجنايات الكبرى الصادر بالدعوى رقم (٢٠١١/١٣٦٦)
تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٧ والمتضمن حبس المتهم ست سنوات وأربعة أشهر .

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :

١. إنني بريء من الجرم المسند إلي ولم أتبلغ موعد الجلسة .
٢. إنني أعيل عائلة كبيرة وعنواني معروف .
٣. لم أتمكن من الدفاع عن نفسي وتقديم بيناتي ودوافعي .

الطلب :

فسخ قرار الحكم وإعادة المحاكمة ومساعدتي بالنظر لي بعين العطف وقبول
التمييز شكلاً وموضوعاً .

* وبتاريخ ٢٠١٤/٥/٦ وبموجب كتابه رقم (٢٠١٤/٣٤٥) رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف الدعوى إلى محكمتنا كون الحكم الصادر بحق المميز مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى ملتصقاً بتأييده .

* مساعد النائب العام وبمطالعة الخطية رقم (٧٩٨/٢٠١٤/٤/٢) تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٠ طلب رد التمييز المقدم من المميز شكلاً وتأييد القرار المميز بصفته مميزاً بحكم القانون .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهمين :

١.

٢.

التهمتين التاليتين :

- ١ - جناية هتك العرض بالتعاقب بحدود المادتين (٢٩٦ / ١ و ٣٠١ / ١) عقوبات وبدلالة المادة (١٠١) من القانون ذاته .
- ٢ - جرم السكر المقرون بالشغب طبقاً لأحكام المادة (٣٩٠) عقوبات .

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بإسناد النيابة العامة :

إن المتهمين من أرباب السوابق والمكررين وأنه وبحدود الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٠١٠/١/٢٧ وأثناء مسير المجني عليه وبرفقته ابن خالته الشاهد في منطقة غور الصافي اعترض طريقهما المتهمان وكانا بحالة سكر وأرغما الشاهد على مغادرة المكان واستفردا بالمجني عليه واصطحباه رغماً عنه إلى مقبرة غور الصافي وقام المتهم بضربه بواسطة رأسه على وجهه وأدخله إلى المقبرة رغماً عنه كما قام المتهم بضربه بواسطة يده وأدخله غرفة هناك وألقياه أرضاً وفي حين قام المتهم بتثبيته أقدم المتهم على تشليحه ملابسه من الأسفل وأخرج قضيبه ووضع على مؤخرته

وظل يحركه حتى استمنى ثم تبادل الأدوار وبعد أن انتهيا منه سمحا له بارتداء ملابسه وكان ابن خالته الشاهد قد أخبر ذويه بما حصل معه وقاموا بدورهم بإخبار الشرطة التي ألقت القبض على المتهمين عند مغارة المقبرة وتبين أن محكمة جنايات الكرك سبق وأن جرمت المتهم الأول بجناية السرقة بالاشتراك بحدود المادتين (٤٠٤ و ٧٦) عقوبات وحكمت عليه بالنتيجة بالوضع بالأشغال الشاقة مدة سنة واحدة والرسوم بموجب قرارها رقم (٢٠٠١/١٤٩) الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٤ وجرمت المتهم الثاني بجناية السرقة بحدود المادة (١/٤٠١) عقوبات وحكمت عليه بالوضع بالأشغال الشاقة مدة سنتين ونصف والرسوم بموجب قرارها رقم (٢٠٠٧/٩٥) الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢١.

وكانت محكمة الجنايات الكبرى وبتشكيل آخر قد أصدرت حكماً بهذه الدعوى تحت الرقم (٢٠١٠/٧٢٢) تاريخ ٢٠١١/٣/٢١ قضت بموجبه إعلان براءة المتهمين من جناية هتك العرض بالتعاقب خلافاً للمادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١) وبدلالة المادة (١٠١) عقوبات المسندة لهما .

لم يرتضِ النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً لدى محكمة التمييز للأسباب الواردة في لائحة تمييزه حيث أعيدت القضية منقوضة من قبل محكمة التمييز بالقرار رقم (٢٠١١/٩٣٢) تاريخ ٢٠١١/٨/٢٤ والذي بين بأنه لا يوجد أي تناقض جوهري موجب لاستبعاد شهادة المجني عليه من عداد البيئة وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

أعيد قيد الدعوى مجدداً لدى محكمة الجنايات الكبرى ، وبنتيجة إجراءات المحاكمة وبعد اتباعها حكم النقض الصادر عن محكمتنا توصلت بقرارها الصادر بالدعوى رقم (٢٠١١/١٣٦٦) تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٧ إلى أن واقعة هذه الدعوى وكما تحصلتها وقنعت بها تتلخص :

بأنه وبحدود الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٠١٠/١/٢٧ وأثناء سير المجني عليه وبرفقته ابن خالته الشاهد

في منطقة غور الصافي اعترض المتهمان طريقهما وكانا بحالة سكر وأرغما الشاهد على مغادرة المكان وبقياً مع المجني عليه واصطحباه رغماً عنه إلى مقبرة غور الصافي وقام المتهم بضربه بواسطة رأسه على وجهه وأدخله إلى المقبرة رغماً عنه كما قام المتهم بضربه بواسطة يده وأدخله غرفة هناك وقاما

برمي المجني عليه أرضاً حيث قام المتهم بتثبيته وقام أثناء ذلك المتهم بتشليح المجني عليه ملابسه من الأسفل وأخرج قضيبه ووضع على مؤخرته وظل يحركه حتى استمنى ثم تبادل المتهمان الأدوار على المجني عليه وبعد أن انتهى منه سمحا له بارتداء ملابسه وكان ابن خالته الشاهد قد أخبر ذوي المجني عليه بما حصل معه وقاموا بدورهم بإخبار الشرطة التي ألقت القبض على المتهمين عند مغادرة المقبرة وجرت الملاحقة .

وتبين أن محكمة الجنايات الكبرى سبق وأن جرمت المتهم بجناية السرقة بالاشتراك بحدود المادتين (٤٠٤ و ٧٦) عقوبات وحكمت عليه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة واحدة والرسوم بموجب قرارها رقم (٤٩/ ٢٠٠١) الصادر بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٣ وكذلك تم تجريم المتهم بجناية السرقة بحدود المادة (٤٠١/ ١) عقوبات وحكمت عليه المحكمة بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم بموجب قرارها رقم (٩٥/٢٠٠٧) الصادر بتاريخ ٢١/٤/٢٠٠٨ .

وفي التطبيقات القانونية :

وبتطبيق القانون على الوقائع التي خلصت إليها المحكمة وجدت أن ما قام به المتهم

بحق المجني عليه وهي قيامهما أثناء مشاهدتهما
المجني عليه وهو يسير مع ابن خالته بالمناداة عليه
ولما حضرا إليهما قاما بضرب ابن خالته وطلبا منه تركهم وبعد مغادرة الشاهد
وتركهم بقي المتهمان والمجني عليه يتمشيان إلى أن وصلا إلى المقبرة وهناك
قاما بدفشه إلى داخل الشيك والدخول إلى غرفة موجودة هناك بعد أن أخذه رغماً عنه
إلى تلك المنطقة وقام المتهم بضربه على رأسه ووجهه وقام كذلك المتهم
بضربه بواسطة يده على جبينه وقام المتهمان بإلقاء المجني عليه أرضاً وقام المتهم
بتثبيته وأقدم المتهم على تشليحه ملابسه من الأسفل وأخرج قضيبه
ووضعه على مؤخرته وظل يحرك به حتى استمنى ثم تبادل الأدوار عليه وبعد أن
انتهيا منه سمحا له بارتداء ملابسه وجميع هذه الأفعال التي صدرت عن المتهمين
باتجاه المجني عليه كانت رغماً عنه وبالقوة .

هذه الأفعال الصادرة عن المتهمين خدشت عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليه لكونها استنطالت إلى مواطن عفته التي يحرص على سترها وعدم التفريط بها ولا يدخر وسعاً في الدفاع عنها ، وبالتالي تشكل سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض بالتعاقب طبقاً للمادتين (٢٩٦/١ و ٣٠١/١ أ) عقوبات وطبقاً لما ورد بإسناد النيابة العامة .

وعليه وتأسيساً على كل ما تقدم قررت المحكمة ما يلي :
أولاً : عملاً بأحكام المادة (٣٣٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية والمادة الثانية من قانون العفو العام رقم (٢٠١١/١٥) إسقاط دعوى الحق العام عن المتهمين
السكر المقرون بالشغب خلافاً لأحكام المادة (٣٩٠) عقوبات وذلك لشمولها بقانون العفو العام المشار إليه أعلاه كون الواقعة حصلت قبل ٢٠١١/٦/١ .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين
العرض بالتعاقب بحدود المادتين (٢٩٦ / ١ و ٣٠١ / ١ أ) عقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة ما يلي :
١. عملاً بأحكام المادتين (٢٩٦ / ١ و ٣٠١ / ١ أ) عقوبات وضع كل واحد من المجرمين
الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات وأربعة أشهر والرسوم لكل واحد منهما محسوبة لهما مدد التوقيف .

وحيث سبق للمتهم بأنه ارتكب جناية السرقة بالاشتراك بحدود المادتين (٤٠٤ و ٧٦) عقوبات وصدر بحقه حكم يقضي بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة واحدة والرسوم صادر عن محكمة جنايات الكرك كما هو ثابت بالقرار رقم (٢٠٠١/٤٩) الصادر بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٣ .

وكذلك سبق للمتهم بهاء أن ارتكب جناية السرقة بحدود المادة (٤٠١ / ١) عقوبات وصدر بحقه حكم يقضي بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم صادر عن محكمة جنايات الكرك كما هو ثابت بالقرار رقم (٢٠٠٧/٩٥) الصادر بتاريخ ٢١/٤/٢٠٠٨، وحيث إن الثابت من القرارين أعلاه

مكتسبان الدرجة القطعية وأن المتهمين ارتكبا هذه الجناية موضوع هذه القضية قبل انقضاء عشر سنوات من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية فإنه وبهذه الحالة ينطبق عليهما أحكام المادة (١٠١) عقوبات والتكرار بالمعنى القانوني بحيث يضاف للعقوبة المحكومين بها مدة سنة واحدة لتصبح وضع كل واحد من المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ست سنوات وأربعين شهراً والرسوم محسوبة لهما مدد التوقيف لكل واحد منهما .

لم يرتض المحكوم عليه بقرار المحكمة المذكورة قطع فيه لدى محكمتنا بلائحة تمييز تضمنت أسبابها .

ودون الحاجة لبحث أسباب تمييز المميز

تبين أن المميز تبليغ خلاصة الحكم الجزائي الصادر بالدعوى رقم (٢٠١١/١٣٦٦) موضوع الطعن المائل بالذات بتاريخ ٢٠١٣/٣/١١ وتقدم بتمييزه بتاريخ ٢٠١٤/٥/٦ .

وحيث إن ميعاد الطعن تمييزاً للأحكام الصادرة بالدرجة الأخيرة في الجنايات ما عدا أحكام الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والاعتقال المؤقت هي خمسة عشر يوماً للمحكوم عليه والمسؤول بالمال والمدعي الشخصي ويبدأ هذا الميعاد من اليوم الذي يلي تاريخ صدور الحكم إذا كان وجاهياً أو من تاريخ تبليغه إذا كان غائباً على مقتضى المادة (٢٧) من الأصول الجزائية .

وحيث إن المميز تقدم بتمييزه بعد مرور مدة تزيد على السنة من تاريخ تبليغه الأمر الذي ينبني عليه أنه مستوجب الرد شكلاً لتقديمه بعد مضي المدة القانونية .

وعن كون الحكم الصادر مميزاً بحكم القانون :

وباستعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وما قدم فيها من بيانات تجد محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع:

أ. من حيث الواقعة الجرمية : إن الواقعة الجرمية المستخلصة التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستمدة من بيانات قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وقامت بتسمية البيئة التي ركنت إليها في قرارها واقتطفت فقرات منها ضمنيتها قرارها .

ب. من حيث التطبيقات القانونية : إن الأفعال التي قارفها المحكوم عليه والمتعلقة بضرب المجني عليه وقيام المتهم بتثبيته وقيام المتهم بتسليحه ملاسه من الأسفل ووضع قضيبه على مؤخرته حتى الاستمراء ثم قيام المتهم بالفعل نفسه تشكل سائر أركان وعناصر جنائية هتك العرض بالتعاقب بحدود المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١) من قانون العقوبات وكما انتهى لذلك القرار المطعون فيه .

ج. من حيث العقوبة : إن العقوبة المحكوم بها تقع ضمن الحد القانوني للجرائم التي أدين بها المحكوم عليه

وحيث جاء الحكم المطعون فيه مستوفياً لشروطه القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً فإنه يتعين تأييده .

لذلك وبالبناء على ما تقدم نقرر :

أولاً : رد التمييز المقدم من المميز
مضي المدة القانونية .

ثانياً : تأييد القرار المطعون فيه لجهة المحكوم عليا

ثالثاً : إعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٩ رمضان سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٧/٧/٢٠١٤ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق ب. ع.